

## أثر الإفصاح في التقارير المالية على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية

الدكتور عبد الكريم موسى  
التخصص: المحاسبة/ كلية العلوم القانونية والاقتصادية  
والاجتماعية- جامعة سيدي محمد بن عبد الله -فأس

علاء غطاس نقولا سعد  
التخصص: محاسبة / كلية العلوم القانونية والاقتصادية  
والاجتماعية-جامعة سيدي محمد بن عبد الله-فأس

### الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أثر الإفصاح في التقارير المالية على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة الأردني، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة (61) مفردة من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لعام 2017-2018م، وتم جمع البيانات من خلال قائمة بنود الإفصاح الاختياري وتكونت من (60) بند في التقارير السنوية. أظهرت النتائج أن نسبة الإفصاح الاختياري الكلية حسب قائمة بنود الإفصاح بلغت (37.03%) وبمستوى متوسط، وكان أعلاها لـ "معلومات تاريخية عن الشركة"، و"عدد العاملين في البحث والتطوير"، وأظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن. أوصت الدراسة بالعمل على استخدام الموقع الإلكتروني لشركات المساهمة العامة للإفصاح عن الأمور التي تحدث في الشركات وذلك لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح، التقارير المالية، العائد على حقوق المساهمين، الشركات المساهمة العامة، الأردن.

# The Impact of Disclosure in Financial Reports on The Return Regarding Shareholders' Equity of Jordanian Public Shareholding Companies

Alaa Ghattas Nicolas Saad

Faculty of Legal, Economic and Social Sciences - University of Sidi Mohamed bin Abdullah

Dr. Abdel Karim Moussa

Faculty of Legal, Economic and Social Sciences - University of Sidi Mohamed bin Abdullah

## ABSTRACT

This study aimed to identify the impact of disclosure in financial reports on the return regarding shareholders' equity of Jordanian public shareholding companies. The study relied on the descriptive approach. The study sample consisted of (61) Jordanian public shareholding companies listed on the Amman Stock Exchange for the years 2017-2018, and the data were collected through a list of optional disclosure items, and it consisted of (60) items in the annual reports. The results showed that the percentage of total optional disclosure according to the list of disclosure items amounted to (37.03%) at an average level, and the highest was for “historical information about the company” and “number of employees in research and development.” The results showed a statistically significant impact of the level of disclosure on the return regarding shareholders' equity in public shareholding companies in Jordan. The study recommended working on using the website of public shareholding companies to disclose matters that taking place in companies, in order to enhance disclosure, transparency and providing information.

**Keywords:** Disclosure, financial reports, return on shareholders' equity, public shareholding companies, Jordan.

## المقدمة

يعد الإفصاح إبلاغ العامة بالمعلومات عن طريق القوائم المالية للشركة فبعد تجميع البيانات المالية عن طريق قسم المحاسبة يتم معالجتها وتلخيصها بطريقة تمثل الوضع المالي ونتائج النشاطات المالية ليتم مشاركتها مع الأطراف المعنية، أما المحتوى والكمية والإطار العام للمعلومات التي سيتم الإفصاح عنها للعامة عن طريق الإدارة فهو محكوم من قبل السلطات المسؤولة عن وضع القوانين والتعليمات المحاسبية لدى دولة ما وهذا الإفصاح عن المعلومات يدعى الإفصاح الإجمالي وأي إفصاح للمعلومات يفوق هذا الحد من حيث المحتوى والكم يدعى بالإفصاح الاختياري (Agca & Onder, 2007).

بالنسبة للأردن فقد كان هناك اهتمام متزايد بتحديد طبيعة ونوعية وكمية المعلومات التي ينبغي على الشركات أن تقوم بالإفصاح عنها؛ ففي عام 1990 تبنت جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين معايير المحاسبة الدولية ليتم تطبيقها من قبل الشركات في الأردن، إلا أن تبني هذه المعايير لم يتصف بالإلزام القانوني للشركات نظراً لعدم وجود سلطة ملزمة من قبل جمعية مدققي الحسابات القانونيين على الشركات في الأردن، وفي عام 1998 قام مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية بإصدار تعليمات تتعلق بالإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق والشروط الواجب توفرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية. أما تعليمات الإفصاح فقد اشتملت على فصول تتعلق بالإفصاح عند الإدراج، والإفصاح عن البيانات المالية الدورية، والإفصاح عن الأمور الجوهرية والأمور الهامة والإفصاح المتعلق بشركات الوساطة المالية، وقد ألزمت الهيئة جميع الجهات الخاضعة لرقابتها بضرورة اتباع هذه التعليمات من أجل إيصال رسالة الإدارة المعبرة عن وضع الشركة بشكل يتلاءم مع مصالح مستخدمي البيانات المالية (أبو نصار وذنبيات، 2005) وعلى الرغم من أن تعليمات الإفصاح تفرض كمية كبيرة ومتزايدة من الإفصاح الإجمالي، فإن الشركات تقوم بتزويد السوق اختياريًا بإفصاحات ذات علاقة عن طريق الصحافة والمؤتمرات والإنترنت وأي وسيلة أخرى (Einhorn, 2005).

حيث يساهم الإفصاح عن المعلومات في معرفة أداء الشركات الماضي والحاضر كما يساعد على تنبؤ مستقبل الشركات (Buckland, Suwaidan & Thomson, 2000). وتعتبر التقارير المالية من المصادر المهمة للمعلومات لاتخاذ القرارات المختلفة في الأردن حيث أنها تركز على تقديم المعلومات المالية اللازمة، وفي ضوء أهمية الإفصاح في التقارير المالية السنوية للشركات ستقوم هذه الدراسة بقياس مستوى الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لشركات المساهمة العامة الأردنية والكشف عن أثر ذلك في العائد على حقوق المساهمين. سعى الأكاديميون والمهنيون في المجال المحاسبي بالإفصاح بعد تطور المحاسبة، هذا التطور أدى إلى وجود القوائم المالية التي تعتبر مخرجات لنشاط أي شركة لما تشمل من بيانات ومعلومات وأسس قياس لدى مستخدمي البيانات من أجل اتخاذ قرارات، لأن الإفصاح هو أحد الأهداف الرئيسية في القوائم المالية.

واستناداً إلى نص المادة (2) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق التي عرفت المعلومات الداخلية بأنها المعلومات غير المعلن عنها والمتعلقة بمصدر أو بأكثر أو بورقة مالية أو أكثر والتي قد تؤثر على سعر أي ورقة مالية في حال الإعلان عنها ولا يشمل ذلك الاستنتاجات المبينة على الدراسات والبحوث والتحليل الاقتصادية المالية، كذلك يجب على أي شخص يملك أو يقع تحت تصرفه (5%) أو أكثر للمرة الأولى من أي ورقة مالية لشركة مصدرة واحدة إعلام الهيئة خطياً خلال أسبوع من تاريخ حدوث ذلك، وعليه أن يقوم بإعلام الهيئة خطياً عند تملكه لأي نسبة تبلغ 1% إضافية خلال أسبوع من تاريخ حدوث ذلك والإفصاح عن نيته في الشراء عند الوصول إلى نسبة 10% (المادة 13 من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق).

يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أهم الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي توفر المعلومات الضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية ويرجع هذا إلى المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي إلى قوانين وأنظمة الشركات.

والإفصاح المحاسبي يطبق في مجال المحاسبة من أجل إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الشركات للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية في الشركات حيث أن الإفصاح هو أحد أدوات الاتصال الرئيسية التي لا تكون فائدة بدونها وإن عملية الاتصال وتقديم المعلومات لا تتم في القوائم المالية فقط بل من خلال التقارير المالية أيضاً، وإن الهدف من وراء وضع معايير للمحاسبة والقيام بالإفصاح في التقارير المالية هو ارتقاء مضمون للتقارير المالية لما تحتوي من معلومات وتعظيم جودتها لتفي باحتياجات المستفيدين عند اتخاذ قراراتهم (الزهران، 2013).



وكما ولوحظ في الآونة الأخيرة عن تزايد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي على مستوى المؤسسات الخاصة والعامّة محلياً وإقليمياً ودولياً ويعود ذلك إلى محاولة تفسير أو تأثير في الأزمات المالية وخصوصاً التي عصفت في العالم مؤخراً مما دعا الشركات إلى تبني مبدأ الإفصاح المحاسبي بشكل أكثر جدية (Dahawy & Conover, 2007).

### مشكلة الدراسة

تعتبر التقارير المالية المنشورة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق مصدراً أساسياً وهاماً للبيانات التي يستخدمها المستثمرين والممولون والدائنون وغيرهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وبالتالي تزيد الثقة بهذه البيانات ومستوى الإفصاح.

سعى الأردن مع العقد الأخير إلى تشجيع المستثمرين لحمايتهم من الفشل في حال نقص المعلومات ولهذه الغرض عملت على إنشاء هيئة الأوراق المالية كمنظم ومراقب على أعمال بورصة عمان بموجب قانون الأوراق المالية رقم (23) لسنة 1997 المعدل بالقانون رقم (76) لعام 2002 لعدم وجود اللوائح والتعليمات والأنظمة التي تكفل المستثمر في الحصول على المعلومات بعادلة وبالتالي أدى هذه الأمر إلى اسهم في اجتهاد الجهات المعنية لاقتراح وإقرار الإفصاح في أواخر العقود الأخير وبالرغم من هذه الجهود ففي القانون الأردني يعد أداة محبطة للمستثمر من حيث عدم وضوح بنوده وصعوبة تفسيرها سواء من قبل الشركات المتوجب عليها الإفصاح أو من قبل المستثمر لتلك المعلومات.

لذلك إن الحصول على معلومات دقيقة وحساسة أصبحت من الأمور المهمة. إن رجال الأعمال والمستثمرين التي تساعدهم في عملية اتخاذ القرار، والآثار المهمة لهذه المعلومات على السوق الذي تعمل به الشركات والمسائل التي تواجهه، وإن النظام المالي الحالي يقوم على مبدأ الشفافية وعدم إخفاء المعلومات التي تؤثر على قرارات المستثمرين ويعتبر الإفصاح بشقيه الإجمالي والاختياري من الأمور التي تؤدي إلى دقة في القرارات وتعزز ثقة المستثمرين لذلك تأتي هذه الدراسة لتطرح التساؤلات التالية:

- 1- ما مستوى الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية؟
- 2- ما أثر الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين؟

### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- 1- التعرف على مستوى الإفصاح في التقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية.
- 2- التعرف على أثر الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين.

### أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد مستوى الإفصاح المتوافر في التقارير المالية السنوية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لمساعدة الجهات المنظمة للمهنة مثل هيئة الأوراق المالية وهيئة التأمين والاتحاد الإلزامي للشركات المساهمة ووزارة الصناعة والتجارة والبنك المركزي وجمعية مدققي الحسابات في تحديد كفاية متطلبات الإفصاح، فكلما زاد الإفصاح الكلي أدى ذلك إلى زيادة فاعلية السوق ونجاح العملية الاستثمارية، حيث أن الإفصاح الكلي يتكون من الإفصاح الإجمالي والاختياري وبما أن الإفصاح الإجمالي يعد ثابتاً ومحدد من قبل هيئة الأوراق المالية فإنه إذا قرر المدير زيادة الإفصاح الكلي وذلك ربما لعدم كفاية الإفصاح الإجمالي أحياناً فلا بد من الإفصاح الاختياري.

كما وتأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية التقارير المالية لما تتضمنه من معلومات تؤثر على سلوك المستثمر ومستخدمي التقارير المالية وبالتالي استجابة السوق لهذه المعلومات، فالمستثمرون يحتاجون إلى معلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، والموردون والدائنون مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، حيث سيتم في هذه الدراسة قياس مستوى الإفصاح الاختياري، والذي يستخدمه المدراء بهدف إرسال إشارة إلى السوق ليعكس أداء شركاتهم مما له من دور في التأثير على القرار الاقتصادي وتفسيره بعدد من العناصر.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية المستثمرون وحملة الأسهم في الحفاظ على الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين بالإضافة إلى تعظيم عوائد الاستثمارية وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية في حالة تضارب المصالح والحد منها كما تلزم الشركة في تطبيق معايير الحوكمة بفعل دور المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بالإدارة.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الاقتصاد لما لها من مستوى كفاءة بالاقتصاد والمساعدة على استقرار الأسواق المالية وجذب الاستثمارات من الخارج والداخل ورفع مستوى الشفافية وتخلص من حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي.

كما تأتي أهمية الجانب القانوني من المستجدات التشريعية والقضائية بخصوص الإفصاح في هيئة الأوراق المالية في القانون الأردني والآثار المترتبة عليه بالإضافة إلى طبيعة المعلومات التي سوف يتم الحصول عليها والتي تتعلق بالإفصاح في هيئة الأوراق المالية الأردني.

#### مصطلحات الدراسة

**الإفصاح:** الإفصاح عن المعلومات حيث المحتوى والكمية المقررة من قبل إدارة الشركة ( Agca & Onder, 2007). وقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الإفصاح بأنه "إفصاح عن معلومات في القوائم المالية من قبل القواعد والمعايير المحاسبية ([www.fasb.org/news/nr102700.shtml](http://www.fasb.org/news/nr102700.shtml)).

**التقارير المالية:** هي التي تستخدم غالبا لإيصال المعلومات الكمية والنوعية للمستثمرين المحتملين وباقي المستخدمين، ومع أن التقرير السنوي هو مطلب إجباري للشركات فان الشركات عادة تكشف طوعا عن معلومات أخرى غير إلزامية (Barako, Hancock & Izan, 2006).

**الإفصاح الاختياري:** هو الإفصاح عن معلومات تحتكرها إدارة الشركة ولا يوجد الزام بشأن الإفصاح عنها والحافز ذاتي يهدف إلى تحقيق منافع اقتصادية (Alam, 2007).

**العائد على حقوق المساهمين:** هو مؤشر لتقييم مقدرة إدارة الشركة على تحقيق عائد مالي على استثمارات المساهمين في الشركة، حيث يقيس مقدار العوائد التي يكسبها المساهمون من استثمار أموالهم في الشركة (الربيعي وراضي، 2020، 150). ويقيس هذا المؤشر عائد الربح على المبالغ المستثمرة من قبل المستثمرين، وأيضا تقييم أداء الشركة، ويتم احتساب معدل العائد على حقوق المساهمين بالمعادلة التالية (السيد، 2014، 91):

معدل العائد على حقوق المساهمين = الأرباح الموزعة / إجمالي حقوق المساهمين

#### فرضيات الدراسة

في ضوء مما سبق يمكن صياغة فرضيات الدراسة كالتالي:

**Ho1:** لا يمكن قياس مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

**Ho2:** هناك أثر لمستوى الإفصاح على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن.

#### محددات الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لعام 2020-2021 حيث تم أخذ التقارير المالية لهذه الشركات لأخر 10 سنوات.

#### الإطار النظري

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية، للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية، وهذا يعني أن تعرض المعلومات بالبيانات والتقارير المالية بلغة مفهومه للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل (أبو زيد، 2005).

ويعرفه زيود وقطيم ومكية (زيود، وقطيم، ومكية، 2007، 164) على أنه: عملية إظهار المعلومات المحاسبية والمالية، سواء كانت كمية أو وصفية في البيانات والتقارير المالية أو في الهوامش والملاحظات والجدول الكاملة في الوقت المناسب، مما يجعل التقارير غير مضللة وملائمة للمستفيدين والمساهمين والأطراف المعنية.

وعرف الإفصاح المحاسبي بأنه عرض المعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته، وأن تكون المعلومات ملائمة ويكون لها تأثير على صافي الدخل، والمركز المالي (الفرا، 2005).

ويهدف الإفصاح المحاسبي إلى إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية، هذا بالإضافة إلى مساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة وبالذات في الجانب

الاستثماري، لذا يتطلب أن يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية المفصح عنها ونوعيتها يتناسب مع أهمية القرارات المزمع اتخاذها على ضوء توفر تلك المعلومات، على أن يكون الاهتمام بالإفصاح مرتبطاً زمنياً بتحليل نتائج الماضي وفهم واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل (النقيب، 2004).

لكي تصبح المعلومات التي توفرها المحاسبة مفيدة لمستخدمي المعلومات في مساعدتهم على اتخاذ القرارات وبالتالي تحقيق الإفصاح الكافي يجب أن تتصف بالخصائص الآتية (الجوهر، 2011):

1- الملائمة Relevance: بمعنى أن تكون المعلومات مفيدة لمتخذ القرار وتكون قادرة على إحداث تأثير على القرار المتخذ وتؤدي إلى تأكيد لدى متخذ القرار في قدرته على التنبؤ بالأحداث أو التأكيد أو تصحيح التوقعات ولكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تكون متاحة في الوقت المناسب بحيث لا تفقد قدرتها على التأثير في متخذ القرار.

2- المصدقية Reliability: يمكن اعتبار المعلومات صادقة ويمكن الاعتماد عليها إذا كانت محققة ومحايدة وتعتمد على أسس موضوعية في القياس "أمانة العرض"

3- القابلية للتحقق Verifiability: بمعنى أن تكون المعلومات قابلة للمرجعة والتحقق مع ضمان الوصول إلى نفس النتائج إذا قامت مجموعات مختلفة باستخدام نفس الطرق لقياس هذه النتائج مما يثبت عدم انحياز القياس.

4- القابلية للمقارنة Comparability: ويقصد بالمقارنة هنا قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة بمعلومات مماثلة عن نفس المنشأة عن فترات زمنية مختلفة أو قابلية المعلومات للمقارنة بمعلومات مماثلة عن منشآت أخرى. مما يستلزم التوحيد في القياس والإفصاح وكذلك الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية والإفصاح عن أي تغييرات استندعتها الضرورة وبيان آثار هذه التغييرات على التقارير المحاسبية.

5- القابلية للفهم Understandability: لكي تكون المعلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات لا بد أن تكون قابلة للفهم ويتوقف ذلك على طبيعة المعلومات التي تتضمنها التقارير المحاسبية وطريقة عرضها كذلك مقدرة مستخدمي المعلومات من خارج المنشأة أو من غير المتخصصين في المحاسبة والمراجعة في فهم محتوياتها.

6- الأهمية النسبية Materiality: تعتبر المعلومة ذات أهمية نسبية كبيرة إذا كان إهمالها أو أخذها في الحسبان لن يؤثر على مستخدم المعلومات في اتخاذ قراره.

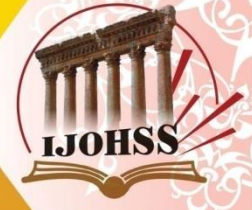
7- اقتصادية المعلومات Economic of Information: يتطلب ذلك تطبيق مفهوم المقارنة بين التكلفة والعائد بمعنى أنه يجب أن تكون المنافع المتوقعة من المعلومات اللازمة للإفصاح عن بند معين أكثر من التكلفة والمجهودات المبذولة من أجل الحصول على هذه المعلومات.

8- التوقيت المناسب Timely: يجب أن يتم إيصال المعلومات المستخدم فيها في الوقت المناسب الذي يساعد على اتخاذ القرار والإفصاح عن هذه المعلومات قيمتها وغالباً ما يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بعد انتهاء السنة المالية للمنشأة مباشرة وإن كان إصدار قوائم مالية دورية لفترات أقل من سنة يكون مفيداً لمستخدمي المعلومات حيث قد تحدث أحداث هامة خلال السنة المالية يمكن أن تؤثر على مستخدمي المعلومات واتخاذ القرارات.

ويوجد عدد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح بالتقارير المالية وقد أمكن تقسيمها إلى: عوامل بيئية تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، وأخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، وهناك عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها ويتضح ذلك فيما يلي (عدون وهواري، 2005):

أ- عوامل بيئية: تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعوامل أخرى ناتجة من حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغييرات البيئية وأثرها على المشروع، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها.

ب- عوامل تتعلق بالمعلومات: تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأهمها أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها وأن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة منها، بالإضافة لقابليتها للتحقق والمقارنة وفي هذا الصدد أشارت لجنة معايير المحاسبة المالية كما هو مبين إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها، وذلك من خلال تعريف اللجنة.



ج- عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية: وهذه المجموعة من العوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل حجم المشروع، عدد المساهمين، صافي الربح إلى غير ذلك من العوامل. وقد تؤثر على درجة الإفصاح في ظل فروض معينة ويبدو ذلك فيما يلي (الملحم، 2004):

1. حجم المشروع (مجموع الأصول): يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم والتقارير المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى ونتيجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين. وقد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المشروع ودرجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المشروعات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة الحجم.

2. عدد المساهمين: وتبين وجود علاقة موجبة أيضا بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين الماليين أو سماسرة الأوراق المالية.

3. تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية: وقد يكون لهذا العامل أثر مباشر على زيادة درجة الإفصاح حيث تقوم المؤسسات المسجلة بسوق الأوراق المالية التي يتم التعامل فيها بالأسهم أو السندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها، ونتائج أعمالها وبهذا تكون تحت ضغط لزيادة وتحسين درجة الإفصاح في التقارير المالية.

4. المراجع الخارجي: ويؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها. هذا وتوجد عوامل أخرى قد تؤثر على درجة الإفصاح، أهمها صافي الربح، ورغبة إدارة المشروع في الإفصاح عن المعلومات، وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال المؤسسات المساهمة.

#### الشركات المساهمة العامة في الأردن

تتألف الشركة المساهمة العامة في الأردن من عدد من المؤسسين لا يقل عن اثنين، يكتبون فيها باسمهم قابلة للإدراج في أسواق للأوراق المالية وللتداول والتحويل وفقا لأحكام قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997، وتعتبر الذمة المالية للشركة المساهمة العامة مستقلة عن الذمة المالية لكل مساهم فيها، وتكون الشركة بموجوداتها وأموالها مسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة عليها ولا يكون المساهم مسؤولا تجاه الشركة عن تلك الديون والالتزامات، إلا بمقدار الأسهم التي يملكها في الشركة (قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997).

تقسم الشركات المساهمة العامة في الأردن إلى أربعة قطاعات، وهي: قطاع البنوك ويشتمل على (16) شركة، وقطاع التأمين ويشتمل على (23) شركة، وقطاع الخدمات ويشتمل على (139) شركة، وقطاع الصناعة ويشتمل على (56) شركة (هيئة الأوراق المالية، 2018).

#### الدراسات السابقة

ركزت الدراسات السابقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الإفصاح المحاسبي، معظم تلك الدراسات حاولت التعرف على تأثير البيئة التي تعمل بها المنشأة على نوعية وكمية الإفصاح المالي وغير المالي في القوائم المالية. وكذلك مدى تأثير المعلومات المفصحة عنها على "أصحاب المصالح" (Stakeholders) أو "ذوي العلاقة" واهتمام أصحاب العلاقة بتلك المعلومات المنشورة ومدى تأثيرها على قراراتهم. وفي ما يأتي عرض لأهم الدراسات في مجال الإفصاح مرتبة حسب التسلسل الزمني للدراسات:

هدفت دراسة العمري وآخرون (2007) التعرف على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية الصناعية الأردنية لعام 2002. كما هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر بعض العوامل (حجم الشركة، الرفع المالي، وتذبذب الأرباح، ونسبة ملكية الحكومة في الشركة) على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية. وتم استخدام مؤشر الإفصاح عن المعلومات القطاعية والذي يحتوي على (21) بنداً وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (14) والتشريعات المحلية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وقد تم تطبيق مؤشر الإفصاح القطاعي على عينة تتكون من (67) شركة صناعية أردنية متعددة المنتجات مدرجة في بورصة عمان. وقد أشارت النتائج إلى: إن الشركات تقوم بالإفصاح عن حوالي (15%) من بنود مؤشر الإفصاح ومستوى الإفصاح عن المعلومات، ووجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات

القطاعية في التقارير المالية وكل من حجم الشركة ونسبة ملكية الحكومة في الشركة، وعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية والرفع المالي، ونسبة الأصول القائمة، وتذبذب الأرباح.

وأجرى **المهني وصيام (2007)** دراسة هدفت إلى معرفة مدى تلبية المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية لاحتياجات المستثمرين، وقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في هذه التقارير تمهيداً لمعرفة مدى تأثير بعض المتغيرات في مستوى الإفصاح، وكذلك دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي وبين نسبة التغير في أسعار الأسهم للمدة المحيطة بتاريخ إصدار التقارير والعلاقة بين مستوى الإفصاح والقيمة السوقية للأسهم في تاريخ إصدار هذه التقارير، وبلغت العينة (65) من الوسطاء والمحللين الماليين والمستثمرين، لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة ضمت (156) بنداً من البنود المتوقع الإفصاح عنها، أظهرت النتائج: أن هناك توافقاً بين مستوى إفصاح الشركات عن بنود المعلومات في تقاريرها السنوية وبين الأهمية النسبية لهذه البنود، ووجود علاقة طردية موجبة بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وبين إجمالي الأصول وحجم المبيعات السنوية وعدد المساهمين، وهناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وأسعار الأسهم السوقية في تاريخ نشر هذه التقارير، وأن هذه العلاقة تختلف باختلاف مؤشرات الأداء المتمثلة في العائد على السهم والعائد الموزع للسهم.

وقام **حداد والشطارات والنوباني (Haddad, AlShattarat & Nobanee, 2009)** بدراسة هدفت إلى قياس مدى الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة الأردنية الغير مالية ومن ثم دراسة تأثير الإفصاح الاختياري على سيولة سوق الأسهم لهذه القطاعات، وقد تم استخدام مؤشر إفصاح مكون من (62) عنصر لقياس مدى الإفصاح الاختياري وكانت عينة الدراسة تتكون من (60) شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق عمان المالي في عام 2004. وأظهرت النتائج أن أغلب الشركات في هذه الدراسة تفصح اختياريًا بنسبة 28%، أما بالنسبة إلى سيولة سوق الأسهم فقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة في عملية الإفصاح الاختياري يؤثر إيجابياً على زيادة السيولة في سوق الأسهم، وأن الإفصاح الاختياري هو عامل مهم في رفع سيولة سوق الأسهم وهذا يدعم أيضاً نظرية المؤشر في الأسواق المالية.

وأجرى **جينج وحبيب (Jiang & Habib 2009)** دراسة هدفت إلى قياس أثر تركيز الملكية في الشركات على الإفصاح الاختياري في نيوزيلندا، وقد تم تقسيم الملكية إلى ثلاث أنواع: ملكية مؤسسات مالية، ملكية الإدارة، ملكية الحكومة وملكيتها من شركات أخرى. كما تم إدخال عوامل أخرى مثل حجم الشركة، الرفع المالي، كثافة الأصول. تم استخدام مؤشر إفصاح مكون من (39) عنصر لقياس الإفصاح الاختياري طبق على (11 6) شركة. وأهم ما توصلت إليها الدراسة: وجود علاقة عكسية بين إفصاحات لدى ملكية المؤسسات المالية على تركيز الملكية، وأن كفاءة كبار المساهمين في الشركات تختلف مع شدة تركيز الملكية، وأن تركيز الملكية على الإفصاح الاختياري ليس منتظم، وأن هناك أنواع أخرى من الملكيات تستطيع أن تؤثر على عملية الإفصاح الاختياري بشكل أكثر فاعلية، وأهمية التفريق بين أنواع الملكيات للشركات لها أثرها الحقيقي على عملية الإفصاح الاختياري.

وقام **الحسن (2009)** بدراسة هدفت التعرف إلى مستوى الإفصاح الاختياري في تقارير الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان وبيان العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح الاختياري في هذه الشركات واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تكونت عينة الدراسة من (67) شركة من الشركات المدرجة في بورصة عمان في السوق الأول والثاني. وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج هي: وجود إفصاح اختياري في الشركات الأردنية المدرجة حيث بلغت درجة الإفصاح الاختياري (36.64%)، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الاختياري وحجم الشركة وما بين الإفصاح الاختياري وبين حجم مكتب التدقيق والرفع المالي وهيكل الملكية، وعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مستوى إفصاح الشركات المدرجة في السوق الأول والشركات المدرجة في السوق الثاني.

وأجرى **مارق (2009)** دراسة هدفت إلى قياس كمية ونوعية الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المساهمة السعودية لعام 2005 م لـ (52) شركة مساهمة سعودية، حيث استخدم الباحث مؤشر إفصاح مكون من (60) عنصراً تمثل العناصر الأساسية لمستوى الإفصاح الاختياري لدى الشركات المساهمة السعودية. وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى: أنه بالرغم من تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بين شركات العينة، إلا أنه يوجد ظاهرة إيجابية وذلك باهتمام الشركات بالإفصاح الاختياري، وأن المؤشرات تعطي دلالة جيدة على حجم





الإفصاح الاختياري في القوائم المالية، ورغبة الشركات المساهمة السعودية في الاهتمام بالإفصاح الاختياري وبالتالي تزويد الأطراف المهتمة بالقوائم المالية بمعلومات إدارية ومالية إضافية واختيارية زيادة على المعلومات الاختيارية التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح السعودي، وأن النسبة الأكبر من الشركات تفصح عن معلومات اختيارية قد تكون ذات فائدة لبعض الأطراف، وخاصة المستثمرين، ومن أمثلتها الأهداف التسويقية، والأهداف المالية للمنتأمة ومعدلات الربحية والسيولة.

وقام أسامة وفاطمة (Ousama & Fatima, 2010) بدراسة هدفت إلى قياس العلاقة بين مدى الإفصاح الاختياري والخصائص الخاصة للشركة مثل حجم الشركة وملكية الشركة وشركة التدقيق ونوع القطاع. طبقت الدراسة على الشركات في بورصة ماليزيا المتعاملة بالشريعة الإسلامية (SHAC) وتم استخدام مؤشر إفصاح بلغ عدد عناصره (54) عنصر طبق على (50) شركة إسلامية في بورصة ماليزيا. وكانت عمليات الإفصاح في هذه الدراسة كما يلي: إفصاحات بشكل عام، إفصاحات إجبارية، وإفصاحات تخص البورصات الإسلامية الماليزية. وأظهرت الدراسة النتائج الآتية: إن حجم الشركة مرتبط بشكل كبير بعملية الإفصاح الاختياري لكل مستويات الإفصاح الثلاثة، أما بالنسبة إلى ملكية الشركة فقد أظهرت النتائج بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية مع مستوى الإفصاح في الإفصاح العام والإفصاح الإجباري، أما بالنسبة لنوع شركة التدقيق ونوع القطاع فهناك علاقة ذات دلالة إحصائية مع مستوى الإفصاح في الإفصاحات التي تخص البورصات الإسلامية، وأن الشركات غير الصناعية تفصح اختيارياً أكثر منها في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة ماليزيا المالية.

أما الرواشدة (AL Rawashdeh, 2010) فقام بدراسة هدفت إلى التعرف على المحددات التي تؤثر على عملية الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة في بورصة عمان لعام 2008، حيث استخدم الباحث مؤشر إفصاح مكون من (29) عنصر، وتم إدخال العديد من المتغيرات المستقلة في الدراسة ومنها: ملكية الشركة، ملكية الحكومة، الملكية الفردية، وتركيبية مجلس الإدارة ومن ثم قياس أثر هذه المتغيرات على مستوى الإفصاح الاختياري. وأظهرت الدراسة النتائج الآتية: تزداد عملية الإفصاح الاختياري كلما انخفضت ملكية الإدارة وزاد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وأظهرت الدراسة أن الشركات كبيرة الحجم تفصح عن معلومات اختيارية أكثر منه في الشركات صغيرة الحجم، وأن الشركات الأردنية تتبنى عملية الإفصاح الاختياري بطرق عدة منها الإفصاح عن المعلومات الاستراتيجية، الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.

وقام الشلاحي (2012) بدراسة هدفت إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية رأس المال البشري في الشركات الصناعية المساهمة في دولة الكويت. تكونت عينة الدراسة من (20) شركة من الشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية. أظهرت نتائج الدراسة: عدم قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت بالإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري)، وعدم وجود اختلاف بين الشركات الصناعية الكويتية في تطبيق عناصر الإفصاح الاختياري المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) يعزى لمتغير الربحية.

وأجرى ديميكو وبسكوت (D'Amico & Biscotti, 2013) دراسة هدفت لتحديد مستوى الإفصاح الاختياري خلال فترة الأزمة المالية العالمية في سوق ميلان للأوراق المالية، حيث قام الباحثان بوضع مؤشر إفصاح الأول مؤشر عن الأداء العالمي للشركات يأخذ بعين الاعتبار كم ونوع الإفصاح، أما المؤشر الثاني فهو مؤشر كمي محلي للإفصاح الاختياري حيث قام الباحثان بأخذ العديد من المتغيرات المستقلة من أبرزها: حجم الأصول، عدد العمال، الرفع المالي، نسبة التداول، شركة التدقيق، والتوزيعات النقدية. أما عينة الدراسة فتكونت من (154) شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة ميلان للأوراق المالية. وأظهرت الدراسة النتائج الآتية: وجود علاقة إيجابية بين عدد العمال، وسياسة توزيع الأرباح ومستوى الإفصاح العالمي، ووجود علاقة سلبية بين الحصص المملوكة من قبل الإدارة العليا (غير المستقلين) ومستوى الإفصاح العالمي، ووجود علاقة بين عدد العمال، وسياسة توزيع الأرباح، والأصول غير الملموسة مع مستوى الإفصاح الاختياري الكمي المحلي.

وهدف دراسة أبو نصار وعبد الجليل (2014) إلى التعرف على العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة في الأردن، وتكونت العينة من (52) فرداً من الشركات الأردنية المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج ومنها: وجود أثر على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة



الأردنية ذي دلالة إحصائية لكل عامل من العوامل المؤثرة للبحث، ووجود فروقات ذات دلالة إحصائية في أثر تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية تبعاً لنوع النشاط.

مما سبق يمكن استنتاج أن الدراسات السابقة في الإفصاح الاختياري توصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها، الدور الكبير الذي يلعبه "ذوي العلاقة" أو "أصحاب المصالح" في كمية ونوعية المعلومات الاختيارية التي تفصح عنها الشركات في تقاريرها السنوية. حجم الشركة ونوع العمل التي تقوم به الشركة وقد حصرت الدراسات السابقة الأطراف المؤثرة في كل من: العملاء، العاملين، المقرضين، المنظمات غير الحكومية.

بعد استعراض الدراسات السابقة فإنه وحسب علم الباحث لم يتم التطرق إلى الإفصاح بالنسبة لشركات المساهمة العامة في الأردن وان معظم الدراسات تناولت الشركات المدرجة في السوق المالي الأردني ككل وفي هذه الدراسة سيتم التطرق لأثر الإفصاح على العائد على حقوق المساهمين.

#### منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لمناسبه في تحقيق أهداف الدراسة بالتعرف إلى مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة، وأثره على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن. ويعتمد المنهج الوصفي على دراسة الظواهر بوصفها بطريقة علمية للوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلالات وبراهين تمنح المقدر على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث.

#### مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لعام 2017-2018م، وعددها (234) شركة.

#### عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (61) شركة من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لعام 2017-2018م، بنسبة (26%) من مجتمع الدراسة.

#### أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على قائمة بنود الإفصاح الاختياري وتكونت من (60) بند في التقارير السنوية، والعائد على حقوق المساهمين.

#### صدق قائمة الإفصاح الاختياري (قائمة الشطب):

يهدف التأكد من صدق قائمة الشطب لبند الإفصاح الاختياري، تمّ عرضها على مجموعة محكمين من ذوي الخبرة والكفاءة، وتم التأكد من صلاحيتها لقياس مستوى الإفصاح الاختياري لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن.

#### متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة المتغيرات المستقلة والتابعة الآتية:

#### المتغير المستقل:

– مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

#### المتغير التابع:

– العائد على حقوق المساهمين.

#### أساليب المعالجة الإحصائية

نظراً لأن الأسلوب الملائم في التحليل يعتمد بشكل رئيس على نوع البيانات المراد تحليلها، فقد تمّ الاعتماد على الأساليب الإحصائية الآتية باستخدام برنامج (SPSS):

- اختبارات التجانس (Collinearity) مثل اختبار (VIF) و(تولرنس).
- التأكد من التوزيع الطبيعي عن طريق اختبار (Kolmogorov-Smirnov Z).
- الإحصاء الوصفي: التكرارات والنسب المئوية لفقرات قائمة بنود الإفصاح.
- تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) لاختبار فرضيات الدراسة.



### نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

يتضمن هذا الجزء عرض نتائج الدراسة التي هدفت إلى التعرف على أثر الإفصاح في التقارير المالية على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة الأردني، وفيما يأتي عرض النتائج وفقاً لفرضيات الدراسة.

### نتائج التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة المتغيرات المستقلة:

بفرض التأكد من نتائج التوزيع الطبيعي للمتغيرات المستقلة تم تطبيق اختبار (k-s) Kolmogorov-) (Smirnov Z)، الجدول (1) يوضح ذلك.

### الجدول (1): نتائج التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov Z) للمتغيرات المستقلة

المتغير المستقل	الاتجاه الايجابي	الاتجاه السلبي	قيمة (z)	الدلالة الاحصائية
الإفصاح	0.150	0.121-	1.170	0.129

يظهر من الجدول (1) أن جميع قيم (z) غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) ولم تصل إلى مستوى القيمة المعيارية (1.96) مما يدل على أن جميع المتغيرات المستقلة كانت تخضع للتوزيع الطبيعي.

### الجدول (2): نتائج اختبارات التجانس (VIF) (Tolerance)

المتغيرات المستقلة	VIF	Tolerance
الإفصاح	1.139	0.878

يظهر من الجدول (2) أن معامل التباين التضخمي (VIF) لمتغيرات الدراسة لم يتجاوز (4) وهذا يدل على عدم وجود مشكلة في التباين، كما أن جميع قيم اختبار (Tolerance) كانت أكبر من (0.05) وبالتالي تجانس البيانات وصلاحيته لتطبيق تحليل الانحدار.

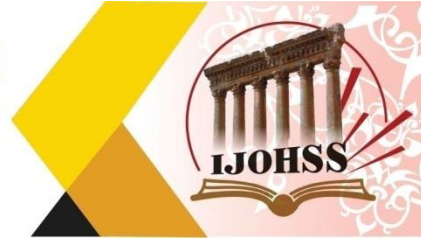
تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لجميع بنود القوائم المالية التي تفصح عنها الشركات وهي (60) بند، جدول (3) يوضح ذلك.

### الجدول (3): التكرارات والنسب المئوية لقائمة بنود الإفصاح الاختياري للشركات المساهمة العامة في الأردن. (ن=61)

الرقم	البند	عدد الشركات	النسبة
1	معلومات تاريخية عن الشركة	37	60.66
2	الهيكل التنظيمي للشركة	14	22.95
3	بيان بالاستراتيجية والاهداف العامة	22	36.07
4	بيان بالاستراتيجية والاهداف المالية	25	40.98
5	بيان بالاستراتيجية والاهداف التسويقية	31	50.82
6	بيان بالاستراتيجية والاهداف الاجتماعية	21	34.43
7	تأثير الاستراتيجية على نتائج الشركة الحالية	19	31.15
8	تأثير الاستراتيجية على نتائج الشركة المستقبلية	23	37.70
9	سياسة الابحاث والتطوير	17	27.87
10	مواقع أنشطة البحث والتطوير	27	44.26
11	عدد العاملين في البحث والتطوير	37	60.66
12	التنبؤات "النوعية" الغير كمية بالمبيعات	14	22.95
13	التنبؤات الكمية للمبيعات	22	36.07
14	التنبؤات "النوعية" الغير كمية بالربح	25	40.98
15	التنبؤات الكمية للأرباح	31	50.82
16	التنبؤات النوعية للتدفقات النقدية	21	34.43
17	التنبؤات الكمية للتدفقات النقدية	19	31.15
18	الافتراضات التي بنيت عليها التنبؤات	23	37.70
19	اعمار المدراء	17	27.87



النسبة	عدد الشركات	البند	الرقم
44.26	27	الشهادات العلمية للمدراء	20
40.98	25	الخبرات العملية للمدراء	21
50.82	31	مواقع قيادية سبق للمدراء العمل بها	22
34.43	21	معلومات عن العاملين	23
31.15	19	توزيع العاملين داخل ادارات الشركة	24
37.70	23	عدد العاملين للعاملين الماضيين	25
27.87	17	مبررات التغيير في عدد العاملين	26
44.26	27	تقرير عن مسؤولية المدراء في اعداد التقارير المالية	27
60.66	37	مجموع المبالغ المصروفة للمدراء خلال العام المالي او المحفزات المصروفة لهم لإغرائهم للانضمام للشركة	28
22.95	14	التعويضات المصروفة للمدراء مقابل فصلهم	29
36.07	22	من هو صاحب الصلاحية في تحديد التعويضات للمدراء وكيف يتم تحديدها	30
40.98	25	اسماء اعضاء لجنة التعويضات	31
50.82	31	المبالغ المصروفة على التدريب	32
34.43	21	نوعية التدريب	33
31.15	19	نوعية العاملين الذين تم تدريبهم	34
60.66	37	عدد العاملين الذين تم تدريبهم	35
18.03	11	معلومات عن الحوادث التي حصلت في الشركة	36
29.51	18	تكاليف السلامة في الشركة	37
37.70	23	سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة	38
47.54	29	برنامج حماية البيئة	39
26.23	16	التبرعات الخيرية	40
22.95	14	البرامج الاجتماعية	41
39.34	24	المعلومات القطاعية	42
39.34	24	تحليل المنافسين	43
42.62	26	حصة السوق	44
60.66	37	معدلات الربحية	45
21.31	13	معدلات التدفق النقدي	46
31.15	19	معدلات السيولة	47
37.70	23	معلومات مالية تاريخية	48
45.90	28	معلومات عن الاعلانات	49
42.62	26	تأثير التضخم على مستقبل عمليات المنشأة	50
29.51	18	تأثير التضخم على نتائج الشركة	51
29.51	18	تأثير التضخم على الاصول	52
36.07	22	تأثير معدلات الفائدة على نتائج الشركة	53
36.07	22	معلومات عن العملة الاجنبية	54
47.54	29	نوعية حملة الاسهم	55
34.43	21	القيمة السوقية في نهاية السنة	56
31.15	19	اتجاهات القيمة السوقية	57
37.70	23	تفاصيل اسماء ومؤهلات اعضاء لجنة المراجعة	58



الرقم	البند	عدد الشركات	النسبة
59	مهام لجنة المراجعة	17	27.87
60	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	19	31.15
	الكلي	1380	37.03

يظهر من الجدول (3) أن النسب المئوية تراوحت بين (18.03-60.66)، كان أعلاها للفقرة رقم (1) التي تنص على "معلومات تاريخية عن الشركة" والفقرة رقم (11) والتي تنص على "عدد العاملين في البحث والتطوير" والفقرة رقم (28) والتي تنص على "مجموع المبالغ المصروفة للمدراء خلال العام المالي أو المحفزات المصروفة لهم لإغرائهم للانضمام للشركة" والفقرة رقم (35) والتي تنص على "عدد العاملين الذين تم تدريبهم" والفقرة رقم (45) والتي تنص على "معدلات الربحية" بنسبة مئوية بلغت (60.66) وأدناها للفقرة رقم (36) التي تنص على "معلومات عن الحوادث التي حصلت في الشركة" بنسبة مئوية بلغت (18.03). وبلغت نسبة الإفصاح الاختياري الكلية حسب قائمة بنود الإفصاح (قائمة الشطب) (37.03%) وبمستوى متوسط.

ويدل هذا على أن الشركة تهتم بتقديم إفصاح اختياري لسد الاحتياجات المتزايدة من المعلومات التي يطلبها المستخدمون من أجل اتخاذ قرارات مختلفة كقرار الاستثمار وقرار الشراء، كما أن الشركة تفصح اختياريًا عن المعلومات المطلوبة بالحد الذي يكفي احتياجات مستخدميها، وهذا يضمن جودتها وصدقها وعدالتها. وهذا ما أكد عليه محمد ومنصور (2015) حيث فسر كل منهم أن اهتمام الشركات بعملية الإفصاح الاختياري هدفه إشباع حاجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية؛ وبالتالي فإن تصرفات هؤلاء المستخدمين ستتأثر بكمية ونوعية هذه البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها. ويرى الباحث أن الإفصاح الاختياري في شركات المساهمة العامة متفاوت ومتباين حيثي تختلف درجة الإفصاح في كل بند من بنود الإفصاح الاختياري، وهذا ما يفسر اختلاف النسب المئوية في بنود قائمة الإفصاح الاختياري الموضحة أعلاه.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة مارق (2009) التي بينت أنه بالرغم من تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بين شركات العينة، إلا أنه يوجد ظاهرة إيجابية وذلك باهتمام الشركات بالإفصاح الاختياري. كما وبينت دراسة العمري وآخرون (2007) أن الشركات تقوم بالإفصاح عن حوالي (15%) من بنود مؤشر الإفصاح ومستوى الإفصاح عن المعلومات. اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الشلاحي (2012) التي بينت عدم قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت بالإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري). واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Haddad, et, al., 2009) التي بينت أن أغلب شركات المساهمة العامة الأردنية تفصح اختياريًا بنسبة 28%.

#### النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات

• **H01: لا يمكن قياس مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.**  
من خلال نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بقائمة بنود الإفصاح الاختياري للشركات المساهمة حسب قائمة الشطب (التي تضمنت 60 بند اختياري) فقد بلغت (37.0%) وبمستوى متوسط. ويدل هذا على أهمية الإفصاح التي الاختياري الذي يسهم في توفير معلومات مالية على درجة عالية من الدقة لأصحاب المصالح ومساعدتهم في اتخاذ قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة وبالذات في الجانب الاستثماري. اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الحسن (2009) التي بينت وجود إفصاح اختياري في الشركات الأردنية المدرجة حيث بلغت درجة الإفصاح الاختياري (36.64%). وبالتالي ترفض الفرضية الأولى للدراسة وتقبل الفرضية البديلة: يمكن قياس مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

• **H02: هناك أثر لمستوى الإفصاح على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن.**

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين، والجدول (4) يوضح ذلك.

الجدول (4): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين (N=61)

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة "t" الإحصائية	قيمة $\beta$ المعيارية	قيمة R	قيمة R <sup>2</sup>	قيمة F	دلالة "F" الإحصائية
الإفصاح في التقارير المالية	15.236	0.000	0.893	0.893	0.797	232.148	0.000

المتغير التابع: العائد على حقوق المساهمين

يظهر من الجدول (4) أن قيمة (F) بلغت (232.148) وبدلالة إحصائية (0.000). وبلغت قيمة (R) (0.893) والتي تمثل معامل الارتباط للنموذج الكلي، وقيمة (R<sup>2</sup>) (0.797) التي تمثل نسبة تأثير أو تفسير جميع المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، مما يدل على وجود أثر الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين حسب التقارير المالية السنوية للشركات. وبالتالي تقبل الفرضية الثانية: هناك أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لمستوى الإفصاح على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن.

يدل هذا على أن الإفصاح الاختياري له أهمية كبيرة في ووضوح وشفافية التقارير المالية ويسهم في جذب المستثمرين، وذلك كون الإفصاح يزيد من قدرة الشركات على توليد الأرباح، كما إن العائد على حقوق المساهمين نسبة تقيس مقدار صافي الدخل العائد كنسبة مئوية من حقوق المساهمين ويقاس مدى ربحية الشركة من خلال الكشف عن مقدار الأرباح التي تولدها من المال الذي استثمره المساهمين، وهذا يعني أن الإفصاح الاختياري يزيد من نسبة الاستثمار واتخاذ قرارات استثمار جديدة قد تولد مزيد من الأرباح وهذا بدوره ينعكس على العائد على حقوق المساهمين.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة أبو نصار وعبد الجليل (2014) التي بينت وجود أثر على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

كما اتفقت مع نتيجة دراسة المهدي وصيام (2007) التي بينت أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وأسعار الأسهم السوقية في تاريخ نشر هذه التقارير، وأن هذه العلاقة تختلف باختلاف مؤشرات الأداء المتمثلة في العائد على السهم والعائد الموزع للسهم.

#### التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة تم اقتراح التوصيات التالية:

- 1- العمل على استخدام الموقع الإلكتروني لشركات المساهمة العامة للإفصاح عن الأمور التي تحدث في الشركات وذلك لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات.
- 2- ضرورة التزام شركات المساهمة العامة بقواعد حوكمة التقارير المالية لضمان تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للشركة، ولتحديد نقاط القوة والضعف.
- 3- أن تعمل شركات المساهمة العامة على تضمين التقارير المالية لمؤشرات الشفافية والكفاءة.
- 4- إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث التي تبحث في قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة وأثره على العائد على حقوق المساهمين.

#### الخاتمة

هدفت الدراسة التعرف إلى مستوى الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية وأثره على العائد على حقوق المساهمين، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وأظهرت نتائج بنود القوائم المالية التي تفصح عنها الشركات وهي (60) بند، أن أبرز البنود هي: بند عدد العاملين في البحث والتطوير، ثم بند نوعية العاملين الذين تم تدريبهم وبند نوعية حملة الأسهم، ثم بند عدد العاملين الذين تم تدريبهم وبند بيان بالاستراتيجية والأهداف العامة. في حين لم تفصح الشركات عن بعض البنود وهي: عدد اجتماعات لجنة المراجعة، ومبررات التعبير في عدد العاملين، ونوعية التدريب، وتكاليف السلامة في الشركة، ومعدلات التدفق النقدي، والقيمة السوقية في نهاية السنة، وتفصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة المراجعة، ومهام لجنة المراجعة، وأعمار المدراء، كما

أظهرت النتائج عدم وجود أثر الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين.

#### المصادر المراجع

1. أبو زيد، محمد المبروك. (2005). المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية. القاهرة: دار ايتريك.
2. ابو نصار، محمد حسين وذنبيات، علي. (2005). اهمية تعليمات الافصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية. مجلة دراسات العلوم الادارية، 32 (1)، 115-140.
3. الجوهر، كريمة علي. (2011). العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين. مجلة الإدارة والاقتصاد، 34 (90)، 103-128.
4. الحسن، ميلينا فايز. (2009). الإفصاح الاختياري لدى الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
5. الربيعي، حاكم وراضي، حمد. (2020). حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة. عمان: دار اليازوري للنشر.
6. الزهراء، قاضي. (2013). أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اكلي محند اولحاج-البويرة، الجزائر.
7. زيود، لطيف وقطيم، حسان ومكية، نغم أحمد. (2007). دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، 29 (1)، 177-194.
8. السيد، إبراهيم. (2014). المحاسبة الدولية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية. عمان: دار غيداء للنشر.
9. الشلاحي، بندر. (2012). تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
10. عبدالجليل، توفيق وأبو نصار، محمد. (2014). العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. دراسات العلوم الإدارية، 41 (2)، 326-342.
11. عدون، ناصر وهواري، معراج. (2005). دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأغواط، الجزائر.
12. العمري، احمد محمد. سويدان، ميشيل سعيد. عبده، سوزان، (2007)، الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية. دراسة ميدانية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، 44 (2)، 41 - 85.
13. الفراء، عبد الشكور. (2005). أهمية البيانات والقوائم المالية والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقة الإنتاجية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
14. قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، المادة (90).
15. قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، المادة (90)، أ.
16. مارق، سعد محمد. (2009). قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 23 (1)، 131-174.
17. الملحم، عدنان. (2004). معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك فيصل، السعودية.
18. المهندي، محمد وصيام، وليد. (2007). أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. دراسات العلوم الإدارية، 24 (2)، 258-285.
19. النقيب، كمال عبد العزيز. (2004). مقدمة في نظرية المحاسبة. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
20. هيئة الأوراق المالية. (2018). الشركات المساهمة العامة. الأردن: هيئة الأوراق المالية.

[https://www.jsc.gov.jo/jsc\\_directory.aspx?type=mosahema](https://www.jsc.gov.jo/jsc_directory.aspx?type=mosahema)

21. Agca, A., & Onder, S., (2007). Voluntary disclosure in Turkey: A Study on firms listed in Istanbul Stock Exchange (ISE). *Problems and Perspective in Management*, 5 (3), 241 – 251
22. Agca, A., & Onder. S., (2007). Voluntary disclosure in Turkey: A Study on firms listed in Istanbul Stock Exchange (ISE). *Problems and Perspective in Management*, 5 (3), 241 – 251
23. Al rwashdeh, H. (2010). Determents of Voluntary Disclosure An: Empirical Investigation on Jordanian Public Company. Master Thesis. University Utara Malaysia, Kedah. Malaysia.
24. Alam, M. J. (2007). Financial disclosure in developing countries with special reference to Bangladesh (Doctoral dissertation, Ghent University, Belgium).
25. Barako, D. G., Hancock, P., & Izan, H. Y. (2006). Factors influencing voluntary corporate disclosure by Kenyan companies. *Corporate Governance: an international review*, 14 (2), 107-125.
26. Buckland, R., Suwaidan, M., & Thomson, L. (2000). Companies' Voluntary Disclosure Behaviour and Raising Equity Capital in the Amman Financial Market. *Research in accounting in emerging economies*, 4 (1), 247-266.
27. Dahawy, K., & Conover, T. (2007). Accounting disclosure in companies listed on the Egyptian stock exchange. *Middle Eastern Finance and Economics*, 1 (1), 5-20.
28. D'Amico, E., & Biscotti, A. M. (2013). The Influence of Market and Company Characteristics on Voluntary Disclosure. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, 9 (5), 616-633.
29. Einhorn, E. (2005). The nature of the interaction between mandatory and voluntary disclosures. *Journal of Accounting Research*, 43 (4), 593-621.
30. Haddad, A. E., AlShattarat, W. K., & Nobanee, H. (2009). Voluntary Disclosure and Stock Market Liquidity: Evidence From Jordanian Capital Market. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, 5 (1), 285-309.
31. Jiang, H., & Habib, A. (2009). The impact of different types of ownership concentration on annual report voluntary disclosures in New Zealand. *Accounting Research Journal*, 22 (3), 275-304..
32. Ousama, A. A., & Fatima, A. H. (2010). Factors influencing voluntary disclosure: empirical evidence from Shariah approved companies. *Management & Accounting Review (MAR)*, 9 (1), 85-103.
33. [www.fasb.org/news/nr102700.shtml](http://www.fasb.org/news/nr102700.shtml)